مجلة المنهل ـ المجلد: 07، العدد: 01 (2021م) ـ ص ص 87 – 108
ISSN : 2437 – 1068 • EISSN 8392-2710

الرّواة الذين أخرج لهم البخاري حديثا واحدا وضعّفهم أبو العرب القيرواني

The narrators for whom al-bukhari narrated one hadith and abu al-arab al-qayrawani weakened them

د. مصطفى حنانشة *

مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلاميّة
جامعة الوادي (الجزائر)
hanancha-mostafa@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2020/12/04	2021/05/28	2021/06/30

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

قمتُ في هذه المقالة بدراسة ستّة رواة أخرج لهم الإمام البخاري في صحيحه وضعّفهم الإمام أبو العرب، فجمعتُ فيهم كلام كلّ مَن وصلتُ إليه من أئمّة الجرح التّعديل، ثمّ أخرجتُ مروياتهم من صحيح البخاري كاملة وقمتُ بدراسة كيفيّة الإخراج لهم، حتى نتعرّف كيف خرّج لهم البخاري في صحيحه، وحاولتُ قدر الإمكان أن أجمع بين كلام الفريقين فيه أو أرجّح إن تعذر الجمع، واضعا نصب عينيَّ دائما التّساؤلات الآتيّة: هل وثّق البخاري هؤلاء الرّواة المتكلَّم فيهم مطلقا؟ أم راعى كلام أهل العلم فيهم؟ فوجدتُ أنّ تضعيف أبي العرب صائب، لأنّ أغلب العلماء وافقوه، كما وجدت أنّ البخاري راعي كلام أهل العلم فيهم فلم يكثر من الإخراج لهم مع أنّ بعض هؤلاء الرّواة هم شيوخه فهو أعرف بهم، بل قد ضعّف البخاري بعضهم صراحة، والصّفة الجامعة بين هؤلاء الرّواة السّتّة أنّ البخاري أخرج لهم في صحيحه رواية واحدة فقط، وأغلب مروياتهم إمّا مقرونة أو متابعة أو ليست حديثا أصلا بل قول صحابي أو تابعي، فتبّين لي أنّه لا تعارض بين تضعيف أبي العرب وبين صنيع البخاري في صحيحه.

الكلمات المفتاحية :رواة البخاري؛ ضعفاء أبي العرب.

Abstract:

In this article I have studied six narrators that Imam Al-Bukhari produced in his Sahih and that Imam Abu Al-Arab weakened them. I gathered in them the words of everyone I reached from the imams of wound and amendment, then I extracted their narrations from Sahih al-Bukhari in full and I studied how to produce them. So that we know how Al-Bukhari came out for them in his Sahih. As much as possible, I tried to combine the words of the two parties in it, or if it is not possible to combine it, I tried, always bearing in mind the following

* المؤلف المراسل.

questions:

Did Al-Bukhari ever document the narrators of whom he spoke? Or take into account the words of scholars in them?

I found that the weakness of Abu al-Arab is unerring, because most of the scholars agreed with him, I also found that Al-Bukhari took care of the words of the scholars about them, so he did not produce them much, although some of these narrators are his sheikhs, so he is more knowledgeable than them. Indeed, Al-Bukhari explicitly weakened some of them. The common feature among these six narrators is that al-Bukhari produced only one narration for them in his Sahih. Most of their narrations are either Paired or followed, or not hadith at all, but rather the saying of a companion or follower. So it became clear to me that there was no contradiction between the weakness of Abu al-Arab and the work of al-Bukhari in his Sahih.

Keywords:

Narrators of Al-Bukhari, Weaknesses of Abi Al-Arab.

1. مقدمة:

إنّ البحث مع التّجرد في تراثنا كفيل بحلّ عدّة إشكالات لا يمكن أن تُحل باستجلاب مناهج وأراء غير أصيلة في أمتنا، ومن مفخرة هذا التّراث علم الحديث عموما الذي تفرّدت به أمتنا دون سائر الأمم، وأنا أبحث في تراجم رجال تكلّم فيهم الإمام أبو العرب القيرواني(ت333هـ) فضعّفهم، فمنهم من بيّن سبب تضعيفه ومنهم من لم يذكر سببا لذلك، فوجدتُ مجموعة منهم قد أخرج لهم الإمام البخاري في صحيحه، فعزمت أن أدرس حال هؤلاء الرّواة حتى أعلم من الذي أصاب منهما إذا هناك تضاد تامّ، بين الإمام البخاري (ت256هـ) والإمام أبي العرب، أو أبيّن وجهة نظر كلّ واحد فيما ذهب إليه، فلعلّ رأيا وسطا يجمع بين حكمي الإمامين ومن ذلك أنّ كلّ منهما حكم في مجال غير مجال صاحبه.

1-1:الإشكاليّة: ليس عمل الإمام أبي العرب بدعا من الفعل، فقد فعل مثله كثير ومنهم أبو حاتم الرّازي (ت277هـ) وكذلك ابن حبان(ت354هـ) عبد الله بن عدي(ت365هـ).وأغلب هؤلاء الرّواة الذين ضعّفهم العلماء مشتركون، لكنّ هؤلاء الأئمة لم يوجهوا النّقد للبخاري طعنا فيه، أو غِيرة منه، أو طعنا في السّنة بدافع الطّائفية، أو تنفيذا لأجندة أخرى، بل كان عملهم الحكم على الرّواة مجردا ونقد مَن سبقهم حتى يبقى الحق عاليّا خفاقا، مع المحافظة على مكانة العلماء، فبحثتُ كغيري مقارنة بين عمل الإمام البخاري في صحيحه وبين كلام الإمام أبي العرب على الرّواة، فبرزت عدّة أسئلة مهمة منها: هل الرّواة الذين ضعّفهم الإمام أبو العرب –وأخرج لهم البخاري– أصاب فيهم؟ أم كان التّوفيق حليف الإمام البخاري؟ أم لكلّ واحد منها رأي لا يعارض الآخر؟ ويمكن الجمع بينهما؟ وعدّة أسئلة فرعية يُجاب عنها خلال هذا البحث.

1-2:أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

-إبراز إمامة البخاري في علم الحديث وسعة اطلاعه.

-إبراز مكانة أبي العرب القيرواني في علم الحديث.

-تطبيق عملي لكيفية الجمع بين أقوال المحدّثين جرحا وتعديلا.

1-3:المنهجية المعتمدة: تتبعتُ في هذا البحث منهجيّة الاستقراء التّام للرّجال الذين ضعّفهم أبو العرب وخرّج لهم البخاري حديثا في صحيحه، واستقراء كلام المحدّثين جرحا وتعديلا.

واقترحتُ خطة تتكفل بهذا الهدف حيث أترجم للرّاوي ناقلا فيه كلام العلماء ما أمكن لذلك سبيلا، المجرحين ثمّ المعدلين ثمّ أذكر كيف أخرج له البخاري في صحيحه إحصاء تامّا وهل راعي قول من ضعّفه؟ وأخرج ما صحّ من حديثه انتقاء، أو أنّه اعتمد عليه ووثّقه ولم يلتفت لقول من ضعّفه، ثمّ أكتب خلاصة أوازن فيها بين كلام العلماء المعدّلين والمجرّحين من جهة وبين صنيع البخاري في جرحه وتعديله إن وُجد وكيفيّة الإخراج له في صحيحه من جهة أخرى؛ جمعا بين كلامهم وإعمالا له دون إهمال كلام واحد من أهل العلم حتى أخرجَ برأي قريب للصّواب.

1-4:خطة البحث:

2: نبذة عن الإمام أبي العرب.

2-1: اسمه ونسبه ومولده.

2-2: شيوخه وتلاميذه.

2-3: ثناء العلماء عليه.

3: دراسة حال الرّواة الذين تُوبعوا أو قُرنوا بغيرهم.

3-1: الرّاوي أحمد بن بشير.

3-2: الرّاوي عطاء بن السّائب.

3-3: الرّاوي أسيد بن زيد.

3-4: الرّاوي أُبيّ بن العباس.

4: الرّواة الذين تفرّدوا بما أخرج لهم البخاري في صحيحه.

4-1: الرّاوي إسماعيل بن مجالد.

4-2: الرّاوي زياد بن الرّبيع.

5:الخاتمة.

وقبل الخوض في غمار الموضوع أودّ أن أعرّف بالإمام أبي العرب، أمّا الإمام البخاري فهو أشهر من أن يُعرّف به.

2: الإمام أبو العرب:

2_1: اسمه ونسبه ومولده:

هو الإمام العلاّمة الحافظ المحدِّث الأديب المؤرخ المُفتي ذو الفنون، أبو العرب محمّد بن أحمد بن تميم بن تمام المغربي الإفريقي القيرواني المالكي. (معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، صفحة 36/3 رقم 194)ويُكْنى بأبي العرب لأنّه احترف تربية أولاد العرب. ونسبته الدّرامي التّميمي من بني درام بني مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد بن مناة بن تميم كان من عائلة مالكة وسيّدة في بلادها، فقد كان جدَّه تميم بن تمّام[1] من الأمراء في إفريقيّة وُلد سنة 250هوقيل: سنة 251هـ. (الأعلام، 2002م، صفحة 309/5)وله قصّة طريفة في بداية طلب العلم.وافت إمامنا المنيّةُ يوم الأحد 22 من ذي القعدة سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة وقيل لسبع من رجبودُفن بباب سلم عند قبر شقران من القيروان وقبره مزار.وصلَّى عليه أحمد بن أبي الوليد صاحب الصّلاة والخطبة. وقيل صلَّى عليه ابنه. (رياض النفوس ، صفحة 306/2)

2_2: شيوخه وتلاميذه:

2-2-1:شيوخه: سمع الإمام أبو العرب من جماعة أصحاب سحنون، وأكثر رجال إفريقيّة. (ترتيب المدارك وتقريب المسالك، صفحة 323/5)حتى بلغ عدّ شيوخه مائة وخمسة وعشرين شيخا من أشهرهم: عيسى بن مسكين (ت 275هـ)، وعبد الله بن أحمد بن طالب القاضي أبو العباس(275هـ)، وأحمد بن معتب بن أبي الأزهر (276هـ أو 277هـ). (رياض النفوس ، صفحة 470/1)

2-2-2:تلاميذه: كان الإمام أبو العرب إمامًا وصاحب مواقف لنصرة المسلمين، فلابد أن يكون محبوبا لدى العلماء وطلاب العلم وعامّة النّاس، ويذكر التّاريخ موقفه المشهود «لما حاصروا المهديّة سمح النّاس على أبي العرب في الموضع كتابَي الإمامة لمحمّد بن سحنون» وأخذ عنه أمم لا يحصون، منهم أبو محمّد بن أبي زيد القيرواني المشهور وابناه أبو العباس تمام (ت371هـ) (الدباغ، صفحة 97/3 رقم 227)، وأبو جعفر تميم (287هـ 369هـ) (تاريخ علماء الأندلس، صفحة 118/1) (لسان الميزان، 2002 م، الصفحات 379/2-380)، وغيرهم الكثير.

2_3: ثناء العلماء عليه:

1-أبو الجهم تميم بن تمام كان واليا على تونس وثار على والي أفريقية العتكي فأخرجه من القيروان، وانفرد بولاية أفريقية من سنة 183هـ ثمَّ استسلم في بداية سنة 184هـ ونفاه إبراهيم بن الأغلب إلى بغداد ومات في سجن الرشيد سنة 187هـ. (الحلة السيراء، الصفحات 92/1-93).

قال أبو بكر المالكي: «وكانت أوصافه أوسع من أن يحملها كتاب» (رياض النفوس، الصفحات 306/2-307). وقال أبو عبد الله الخراط: «كان رجلا صالحا، ثقة، عالما بالسّنن والرّجال، من أبصر أهل وقته بها، كثير الكتب، حسن التّقييد، كريم النّفس والخلق» (ترتيب المدارك وتقريب المسالك، صفحة 324/5).وقال ابن أبي دليم: «وكان حافظا للمذهب، معتنيا به، وغلب عليه الحديث والرّجال، وتصنيف الكتب، والرّواية والسّماع» (ترتيب المدارك وتقريب المسالك، صفحة 324/5).وقال الدّباغ فيه: «الفقيه المؤرخ، شيخ إفريقيّة وعالمها» (معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، صفحة 36/3).وقال أيضا: «كان أبو العرب إمام عصره وواحد دهره دائبا في طلب العلم وبرع فيه براعة فائقة فيها من تقدمه من رجال إفريقيّة، وألف كتبًا مفيدة كثيرة وكان موفقا في التّأليف، مُعَانًا عليه، وهو مَن رافع لواء التّاريخ بإفريقيّة مع تقدُّمه في علم الأثر وبصره بالفقه ومعاني الحديث» (معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، صفحة 36/3).

وترك الإمام الكبير أبو العرب تراثا ضخما يدلّ على قيمته العلميّة الكبيرة وغزارة إنتاجه لكن للأسف لم يصلنا من تراثه إلا القليل، قال أبو بكر المالكي عنه: «كتب رضي الله عنه بيده كتبا كثيرة، أكثر من ثلاثة آلاف كتاب وكان ضابطا كثير التَّقييد لكتبه، عالما بما فيها» (رياض النفوس، صفحة 309/2).وقال القاضي عياض عنه: «وألف طبقات علماء إفريقيّة، وكتاب عباد إفريقيّة، ومسند حديث مالك، وكتاب التَّاريخ، سبعة عشر جزاً، وكتاب مناقب بني تميم، وكتابين في موت العلماء، وكتاب المحن، وكتاب فضائل مالك، وكتاب فضائل سحنون، وكتاب الوضوء والطّهارة، وكتاب الجنائز، وذكر الموت وعذاب القبر، وكتاب عوالي حديثه، وكتاب في الصّلاة، وغير ذلك» (ترتيب المدارك وتقريب المسالك، صفحة 324/5).

3:دراسة حال الرّواة الذين توبعواأو ڤرنوا بغيرهم.

3_1: الرّاوي أحمد بن بشير:

هو أحمد بن بشير أبو بكر الكوفي مولى لبني شيبان مولى عمرو بن حُريث (ت197هـ).كان يبيع القينات وكان رأسًا في الشّعوبية. (ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الصفحات 85/1-86)[1]

3-1-1:أقوال المتكلّمين فيه: ضعّفه الإمام أبو العرب (إكمال التهذيب، الصفحات 25/1-26)،وسأل الدّرامي يحيى بن معين:" قلت: فعطاء بن المبارك تعرفه فقال: مّن يروي عنه قلت: ذاك الشّيخ أحمد بن بشير فقال هه كأنّه يتعجب من ذكر أحمد بن بشير فقال لا أعرفه قال عثمان: أحمد بن

1- قال الذهبي: والشّعوبية هم الذين يفضلون العجم على العرب.

بشير كان من أهل الكوفة ثمَّ قدم بغداد وهو متروك."، نقله العقيلي وأقرّه وابن الجوزي كذلك، وقال ابن حبان: "ينفرد بمناكير عن المشاهير." وقال ابن الجارود:" تغيّر وليس حديثه بشيء." (تهذيب التهذيب، الصفحات 18/1-19)

3-1-2:أقوال المعدّلين له: قال الدّوري:"سمعت يحيى يقول: أحمد بن بشير هو مولى عمرو بن حُريث وكان يقين وليس بحديثه بأس". وقال أبو زرعة:"صدوق"، وقال أبو حاتم:"محله الصّدق". وقال الدّارقطني:"لا بأس به". وقال مرة: "ضعيف يُعتبر به". قال النّسائي:" ليس بحديثه بأس، ليس بذاك القوي." قال الباجي: "إنّه صدوق إلا أنّه ليس بالحافظ، فإذا خالف الحفاظ كان حديثهم أولى." (التّعديل والتّجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصّحيح، صفحة 314/1) ومال إليه مغلطاي (إكمال التهذيب، الصفحات 25/1-26). والذّهبي، وقال أبو بكر بن أبي داود: "كان ثقة، كثير الحديث، ذهب حديثه." أمّا ابن عدي فنقل كلام الدّرامي، ثمّ أخرج له أحاديث منكرة، ثمّ قال:"له أحاديث صالحة، وهذه الأحاديث التي ذكرتها أنكر ما رأيت له، وهو في القوم الّذين يُكتب حديثهم." أمّا الخطيب البغدادي فقد قال بعد كلام الدّرامي: بأنّه متروك:" إذ ليس أحمد بن بشير الذي روى عن عطاء مولى عمرو بن حُريث ذلك بغدادي سنذكره بعد (تاريخ بغداد، صفحة 80/5 رقم 1923) وأمّا الكوفي فليست حاله التّرك، وإنّما أحاديث تفرّد بروايتها وقد كان موصوفا بالصّدق."قال ابن نمير:" كان صدوقًا حسن المعرفة بأيام النّاس حسن الفهم وكان رأسا في الشّعوبيّة، أستاذًا يخاصم فيها فوضعه ذلك عند النّاس." (تهذيب الكمال في أسماء الرجال، صفحة 14/1). قال ابن حجر:" صدوق له أوهام." (تقريب التهذيب، صفحة 78/1 رقم 13)وقال الشّوكاني:" والأكثر على توثيقه." (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، صفحة 353/1)

3-1-3:كيفيّة إخراج البخاري له في صحيحه: أخرج له البخاري حديثًا واحدًا، وهو حديث «من اصطبح بسبع تمرات عجوة، لم يضرّه ذلك اليوم سمّ، ولا سِحر» (صحيح البخاري، صفحة 2179/5 رقم 5443).تابعه مروان (صحيح البخاري، صفحة 2075/5 رقم 5130) وأبو أسامة (صحيح البخاري، صفحة 2177/5 رقم 5436) وأبو ضمرة (مسند الحميدي، صفحة 188/1 رقم 70) وابن نمير (مسند الإمام أحمد بن حنبل ، صفحة 489/1 رقم 1571) أبو بكر شجاع بن الوليد (صحيح مسلم، صفحة 1619/3 رقم 155) وإبراهيم بن عيد (السنن الكبرى، صفحة 165/4 رقم 6713) ومكي ابن إبراهيم (مسند أبي يعلى الموصلي، صفحة 72/2 رقم 717)وأنس بن عياض. (الطب النبوي، صفحة 299/1 رقم 200)

3-1-4:دفاع الحافظ ابن حجر:" فأمّا تضعيف النّسائيّ له فمشعر بأنّه غير حافظ وأمّا كلام عثمان الدّارميّ فقد ردّه الخطيب بأنّه اشتبه عليه وهو كما قال الخطيب." (فتح الباري، الصفحات 385/1-386 و248/10)

3-1-5:الخلاصة:الرّاوي ضعيف على حكم أغلب المتكلّمين حتّى المعدّلين له مالوا إلى وصفه بصدوق، وأمّا حديثه فلابدّ من توضيح قضيّة تكون مرجعا عامّا لما يأتي من الرّواة، فالحكم على الرّاوي غالبا هو ثمرة نقد مروياته فإذا ضعّف النّقاد راويّا فهذا يعني أنّ أغلب أحاديثه ضعيفة وليست كلّها، فإذا أخرج المحدّثون لضعيف أحاديث فهي من باب الانتقاء أي الأحاديث التي صحت عن ذلك الرّاوي وهي قليلة مقارنة بالأحاديث التي أخطأ فيها ونتج عن ذلك الحكم بضعفه[1]، وهذا الرّاوي تطبيق عملي لهذه القاعدة فهو ضعيف لكنّ الإمام البخاري انتقى له ما صحّ عنه بدليل أنّه لم ينفرد بل تابعه جماعة منهم: أبو أسامة وأبو ضمرة وغيرهم فزال ما كنّا نخشاه من خطأ هذا الرّاوي بالمتابعات العديدة له، وقد يتساءل أحدهم فيقول: لماذا أخرج له البخاري مادام رواه غيره؟ أقول: البخاري أخرج له متابعتين في أبواب أخرى، ولأغراض حديثيّة أخرج البخاري له كالعلو وتعدد الرّوايات أو إفادة السّماع، فضعف الرّاوي لا يمنع من إخراج ما صحّ من أحاديثه في الصّحيح، وإخراج أحاديث الضّعفاء في الصّحيح لا تعدّل الرّاوي الضّعيف، فإخراج البخاري له حديثا واحدا صحّ عنه بمتابعة الثّقات يصحّح ذلك الحديث دون أن يتعدّى إلا تعديل راويه، وكلام أبي العرب في تضعيف هذا الرّاوي جاء نتيجة سبر مروياته ونقدها والحكم عليها عموما لا على كلّ أحاديثه جملة وتفصيلا فلا تعارض بين حكم أبي العرب وعمل البخاري.

3-2: الرّاوي عطاء بن السّائب:

هو عطاء بن السّائب بن مالك ويقال زيد ويقال يزيد الثّقفي أبو السّائب ويقال أبو زيد ويقال أبو يزيد ويقال أبو محمد الكوفي (ت 136هـ).

---

1 -يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله:" وأما الغلط فتارة يكثر في الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط، ينظر فيما أخرج له، إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط، علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف فيما هذا سبيله، وليس في الصحيح – بحمد الله – من ذلك شيء، وحيث يوصف بقلة الغلط، كما يقال: سيء الحفظ، أو له أوهام، أو له مناكير، وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك " انتهى. (هدي الساري، صفحة 384)، ولهذا يرى الحافظ ابن حجر أن يكون تعريف الحديث الصحيح على هذا النحو:" هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط، أو القاصر عنه إذا اعتضد، عن مثله، إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً. وإنما قلت ذلك لأنني اعتبرت كثيراً من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم عليها الحكم بالصحة إلا بذلك – يعني بتعدد الطرق – (النكت على ابن الصلاح، صفحة 417/1)، (منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح)).

3-2-1:أقوال المتكلّمين فيه: ذكره أبو العرب في جملة الضّعفاء. (إكمال التهذيب، صفحة 246/9)قال ابن سعد:" عطاء بن السّائب الثّقفي. ويكنى أبا زيد. توفي سنة ست وثلاثين ومائة. وكان ثقة. وقد روى عنه المتقدمون. وقد كان تغيّر حفظه بآخره واختلط في آخر عمره." وسُئل يحيى بن معين يعني، وهو حاضر عن يزيد بن أبي زياد فقال:" ضعيف الحديث." فقيل: أيما أحبّ إليك هو أو عطاء بن السّائب؟ فقال: ما أقربهما،" وقال ابن معين أيضا:" عطاء بن السّائب لا يحتجّ بحديثه. "وقال أيضا:" ليث بن أبي سليم ضعيف مثل عطاء بن السّائب وجميع مَن روى عن عطاء روى عنه فِي الاختلاط إلاّ شعبة وسفيان." وقال أيضا:" حديث سفيان وشعبة بن الحجّاج وحمّاد ابن سلمة عن عطاء بن السّائب مستقيم، وحديث جرير بن عبد الحميد وأشباه جرير ليس بذاك لتغير عطاء فِي آخر عمره." وقال أيضا: "صالح ما سمع منه –يعني قديما–وقد تغير فإنّه ليس بذاك إنّه ليرفع إلى ابن عباس." قال يحيى القطان:" ما سمعت أحدا من النّاس يقول في عطاء بن السّائب شيئا في حديثه القديم، قيل ليحيى ما حدّث سفيان وشعبة أصحيح؟ قال: نعم إلّا حديثين كان شعبة سمعهما بآخرة."، وذكره البخاري في الضّعفاء (كتاب الضعفاء، صفحة 107رقم 289)والتّاريخ الكبير (التاريخ الكبير، صفحة 465/6رقم 3000)، بنفس المعلومات، وقال العجلي: "تابعي، جائز الحديث." وقال مرة:" كان شيخا قديما ثقة. روى عن ابن أبي أوفى، ومَن سمع من عطاء قديمًا فهو صحيح الحديث "منهم": سفيان الثّوري، فأمّا من سمع منه بآخرة فهو مضطرب الحديث "منهم": هشيم، وخالد بن عبد الله الواسطي، إلا أنّ عطاء كان بآخرة يتلقن إذا لقنوه في الحديث، لأنّه كان كبر، صالح الكتاب. قلت: وأملاه علي بن المديني فيمن يسمى عطاء وهو ثقة." وذكره أبو زرعة في الضّعفاء، ونقل العقيلي قول شعبة، فقال:" قال شعبة: ما حدّثك عطاء بن السّائب، من رجاله عن زاذان، وميسرة، وأبي البختريّ، فلا تكتبه، وما حدّثك عن رجل، بعينه فاكتبه. قال شعبة: ثلاث في القلب منهم هاجس: عطاء بن السّائب ويزيد بن أبي زياد، ورجل آخر، ثمّ ذكر أقوالا تدلّ على اختلاطه الفاحش."، وقال أبو حاتم:" كان محله الصّدق قديما قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث ثمّ بآخرة تغيّر حفظه، في حديثه تخاليط كثيرة، وقديم السّماع من عطاء: سفيان، وشعبة. وفي حديث البصريّين الذين يحدّثون عنه تخاليط كثيرة لأنّه قدم عليهم في آخر عمره، وما روى عنه ابن فضيل ففيه غلط واضطراب، رفع أشياء كان يرويها عن التّابعين فرفعها إلى الصّحابة." وقال النّسائي:" ثقة في حديثه القديم إلا أنّه تغير، ورواية حمّاد بن زيد وشعبة وسفيان عنه جيّدة. "وقال الدّارقطنيّ:" دخل عطاء بن السّائب البصرة وجلس، فسماع أيوب وحمّاد بن سلمة في الرّحلة الأولى صحيح، والرّحلة الثّانية فيه اختلاط.". وقال الحاكم:" قلت للدّارقطنيّ عطاء بن السّائب؟ قال: تركوه.". وقال: عطاء اختلط، ولم يخرجوا عن عطاء ولا يحتجّ من حديثه إلا بما رواه الأكابر شعبة والثّوري ووهيب ونطراؤهم، وأمّا ابن علية والمتأخرون ففي حديثهم عنه نظر.". وذكره ابن الجوزي في الضّعفاء، ونقل مغلطاي كلّ ذلك ثمّ قال: "قال ابن الجارود:

ليس بذاك لتغيره في آخر عمره. وذكره والبلخي، والبرقي في جملة الضّعفاء." (إكمال التهذيب، صفحة 246/9)،وقال الذّهبي:" تابعيّ مشهور حسن الحديث ساء حفظه بآخرة." (المغني في الضعفاء، صفحة 434/2رقم 4121)[1] وقال أيضا:" الإمام الحافظ محدّث الكوفة." (سير أعلام النبلاء، صفحة 110/6) وقال أيضا:" صدوق تغيّر، قال أحمد: من سمع منه قديما فهو صحيح، قلت: روى له مسلم في الشّواهد أحاديث." (من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، الصفحات 375-376رقم 245)وقال أيضا:" أحد علماء التّابعين: ...، وتغيّر بآخرة، وساء حفظة." (ميزان الاعتدال في نقد الرجال، صفحة 70/3رقم 5641).قال الهيثمي:" وفيه عطاء بن السّائب وهو ثقة ولكنّه اختلط." (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، صفحة 75/1) وقال أيضا: "وفيه عطاء بن السّائب اختلط وبقية رجاله ثقات." (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، صفحة 137/1)وقال أيضا: "فيه عطاء بن السّائب وفيه كلام." (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، صفحة 381/2) وقال أيضا: "فيه عطاء بن السّائب وفيه كلام وهو حسن الحديث." (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، صفحة 53/3).وقال ابن حجر:" صدوق اختلط." (تقريب التهذيب، صفحة 675)

3-2-2:أقوال المعدّلين له: قال أبو إسحاق:" ما فعل عطاء بن السّائب إنّه من الثّقات البقايا." قال ابن معين: "عطاء ثقة"وسئل أحمد عن عطاء وسماك قال:" ما أقربهما. وسماك يرفعهما عن عكرمة عن ابن عباس وعطاء عن سعيد عن ابن عباس ما أقربهما،قيل له عطاء بن السّائب أحبّ إليك أم حصين فقال كلاهما ثبتان."قال يحيى القطان:" ما سمعت أحدا من النّاس يقول في عطاء بن السّائب شيئا في حديثه القديم." قال العجلي:" جائز الحديث، وقال مرة: كان شيخا قديما ثقة... صالح الكتاب، وهو ثقة."وقال الفسوي:" عطاء ثقة، حديثه حجّة، ما روى عنه سفيان وشعبة وحماد بن سلمة، وسماع هؤلاء سماع قديم، وكان عطاء تغيّر بآخرة فرواية جرير وابن فضيل وطبقتهم ضعيفة." وذكره ابن حبان في الثّقات وقال:" وكان قد اختلط بآخره ولم يفحش خطاؤه حتّى يستحق أن يعدل به عن مسلك العدول بعد تقدم صحة ثباته في الرّوايات روى عنه الثّوريّ وشعبة وأهل العراق."،وقال أيضا:" وكان يهم في الشّيء بعد الشّيء." وقال ابن عدي:" وعطاء بن السّائب اختلط فِي آخر عمره فمَن سمع منه قديما مثل الثّوريّ، وشعبة فحديثه مستقيم، ومَن سمع منه بعد الاختلاط فأحاديثه فيها بعض النّكارة."وقال مغلطاي:" قال ابن

---

1 -وكأن الذهبي يريد عطاء بن السائب أخر وتستشعر ذلك من خلال تتبع كلامه في كتبه كلها وهذا لم يخرج له مسلم أصلا بل أخرج له البخاري، وبهذا الاسم ثلاثة رواة:1-عطاء بن السائب(ت136هـ) تابعي وهو المترجم له،2-عطاء بن السائب بن محمد الشامي3-و عطاء بن السائب بن محمد بن عطاء بن أبي السائب المروزي (ت214هـ)، ينظر: المتفق والمفترق للخطيب ج 3 ص 1730-1731. وزاد ابن حبان في ثقاته رابعا وهو عطاء بن السائب الكناني الليثي من أهل المدينة وله حفيد وهو الخامس عطاء بن السائب بن محمد بن عطاء بن السائب مروزي ويبد أنه هو عطاء بن السائب بن محمد بن عطاء بن أبي السائبي. (ثقات ابن حبان ، الصفحات 201/5---501/8).

عبد الرّحيم التّبان: ثقة. وقال السّاجي: صدوق ثقة، لم يتكلّم النّاس في حديثه القديم. وقال الطبراني: ثقة اختلط في آخر عمره، فما رواه عنه المتقدمون، مثل سفيان وشعبة وزهير وزائدة فهو صحيح." (إكمال التهذيب، الصفحات 246/9-247). قال الطّحاوي:" وإنّما حديث عطاء الذي كان منه قبل تغيره يؤخذ من أربعة لا من سواهم وهم شعبة وسفيان الثّوري وحمّاد بن سلمة وحمّاد بن زيد." (الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، الصفحات 319/1-333)وقال الذّهبي:" أحد الأعلام على لين فيه... ثقة ساء حفظه بآخره." (الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، صفحة 22/2رقم 3798)، وذكره السّيوطي في طبقات الحفاظ. (طبقات الحفاظ، صفحة 67رقم 129)

3-2-3:كيفيّة إخراج البخاري له: قال البخاري: حدّثني عمرو بن محمّد، حدّثنا هشيم، أخبرنا أبو بشر، وعطاء بن السّائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاسﷺ، قال: «الكوثر: الخير الكثير الّذي أعطاه اللّه إيّاه» قال أبو بشر: «قلت لسعيد: إنّ أناسا يزعمون أنّه نهر في الجنّة؟» فقال سعيد: «النّهر الّذي في الجنّة من الخير الّذي أعطاه اللّه إيّاه» (صحيح البخاري، صفحة 119/8رقم 6578)، وأخرجه من قبل (صحيح البخاري، صفحة 178/6رقم 4966)قال حدّثنا يعقوب بن إبراهيم، حدّثنا هشيم، حدّثنا أبو بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس.

3-2-4:دفاع الحافظ ابن حجر عنه: قال ابن حجر:" فيحصل لنا من مجموع كلامهم أنّ سفيان الثّوري وشعبة وزهيرا وزائدة وحمّاد بن زيد وأيوب عنه صحيح ومّن عداهم يتوقف فيه إلا حمّاد بن سلمة فاختلف قولهم والظّاهر أنّه سمع منه مرتين مرة مع أيوب كما يومي إليه كلام الدارقطني ومرة بعد ذلك لما دخل إليهم البصرة وسمع منه مع جرير وذويه والله أعلم." (تهذيب التهذيب، صفحة 207/7).

3-2-5:الخلاصة: عطاء بن السّائب وثّقه جماعة وقالوا حجّة: أبو إسحاق وابن معين في رواية عنه وأحمد ويحي القطان والفسوي والعجلي، وابن عدي وابن حبان مع بعض الخطأ وقال ابن عبد الرّحيم التّبان والسّاجي والطّبراني والذّهبي والسّيوطي، ومنهم مَن توسط فقال: صدوق أو ما يقاربها، كأبي حاتم وابن حجر والذّهبي. والذين تكلّموا فيه منهم مَن عمّم كشعبة وابن معين حيث قال: ضعيف ولا يحتجّ به وأمّا البخاري وأبو زرعة والعقيلي وأبو العرب، والبلخي، والبرقي وابن الجوزي ذكروه في الضّعفاء، ومنهم مَن ربط التّضعيف بالاختلاط كابن سعد وابن معين والعجلي والنّسائي والدّراقطني وابن الجارود والهيثمي. فيحمل كلام ابن معين على توثيقه وهو الأصل ثمّ تضعيفه مطلقا على ما بعد الاختلاط وكلامه المفصل فهو واضح وكلّ الذين ذكروه في كتب الضّعفاء إنّما أرادوا بذلك بعد اختلاطه؛ لأنّ غيرهم فسّر ووضّح أنّ مَن حمل عنه قبل الاختلاط فحديثه صحيح حجة وهو كلام الأقدمين: ابن معين وأحمد وشعبة وغيرهم، ومَن حمل عنه بعد الاختلاط أو لم يتميز فلا يُؤخذ عنه وخاصّة إذا قرن الشّيوخ كما قال شعبة، وأمّا

الضّعف المطلق فقد ردّه ابن حبان لا قبل الاختلاط ولا بعده؛ لأنّ خطأه غير كثير، قال ابن حبان: ولم يفحش خطاؤه حتّى يستحق أَن يعدل به عن مسلك العدول بعد تقدم صحة ثباته في الرّوايات. أمّا إخراج البخاري حديثه في صحيحه رغم ذكره له في كتاب الضّعفاء، فنجد أنّ البخاري ترجم له في ثلاثة كتب له نفس التّرجمة ونفس المعلومات ومرتكزها على تمييز الاختلاط فيكون تضعيفه مبنيّا على الاختلاط، وأخرج له في صحيحه رواية واحدة عن ابن عباس فقط في تفسير مقرون مع أبي البشر وقد أخرجها البخاري من قبل عن أبي البشر وحده فهي ثابتة وإن كان الرّاوي عنه هشيم سمع منه بعد الاختلاط لكنّ عطاء في هذا الحديث أصاب أولا لأنّه لم يقرن شيوخه فذهب ما خشيه شعبة منه، ولم يرفع قول الصّحابي فذهب ما خشيه أبو حاتم، ثمّ وافق غيره فتبيّن أنّه أدّاه كما سمعه رغم أنّه بعد الاختلاط فيبدو **أنّ البخاري وأبا العرب متفقان على وصفه بالضّعف لكن بعد الاختلاط اتفاقا** وأمّا قبل الاختلاط فليس ظاهرا؛ فلو كان كلام أبي العرب بين أيدينا لعلّه يفسر كلامه بشيء، وأبو العرب عادة يذكر كلام النّسائي والنّسائي قد ميّز الكلام عنه قبل الاختلاط وبعده فلعلّ أبا العرب ذهب لقول النّسائي والله أعلم.

3ـ3: الرّاوي أسيد بن زيد: هو أسيد بن زيد الجمّال أبو محمد القرشي الكوفي توفي قبيل 220 هـ.

3-3-1:أقوال المتكلّمين فيه: وذكره أبو العرب في جملة الضّعفاء (إكمال التهذيب، الصفحات 219/2-220). قال يحيى:" كذّاب، قد أتيته بغداد في الحذائين، فسمعته يحدّث بأحاديث كذب." وقال أبو حاتم:" قدم الكوفة من بعض أسفاره فأتاه أصحاب الحديث ولم آته، كانوا يتكلمون فيه." وقال ابن حبان:" شيخ من أهل الكوفة حدّث ببغداد يروي عن شريك والليث وغيره من الثّقات المناكير، ويسرق الحديث ويحدّث به." وقال ابن عدي:" وأسيد هذا يتبيّن على رواياته الضّعف، وله غير ما ذكرتُ من الرّوايات وعامّة ما يرويه لا يتابع عليه." وقال الدّارقطني:" كوفي متروك." وذكره ابن شاهين في كتابه الضّعفاء، وقال الخطيب البغدادي:" وكان غير مرضي في الرّواية." وقال النّسائي:" متروك الحديث." وقال مغلطاي "وفي كتاب ابن الجارود كذّاب، وذكره أبو العرب والعقيلي والبلخي وابن شاهين في جملة الضّعفاء." (إكمال التهذيب، الصفحات 219/2-220) وقال البزار:" وأسيد قد حدّث بأحاديث لم يتابع عليها..." (إكمال التهذيب، الصفحات 219/2-220) وقال الهيثمي:" رواه البزار وفيه أسيد بن زيد وهو كذّاب." (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، صفحة 113/1 رقم 339)وذكره الذهبي في الكاشف (الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، صفحة 252/1)، والمغني (المغني في الضعفاء، صفحة 90/1رقم 747)،وغيرها من كتبه، وقال ابن حجر:" ضعيف وأفرط ابن معين فكذّبه." (تقريب التهذيب، صفحة 103/1). وقال الألباني:" هذا موضوع آفته أسيد بن زيد." (دفاع عن الحديث والسيرة، صفحة 108)

3-3-2: أقوال المعدّلين له: وقال البزار مرة:" وقد احتمل حديثه مع شيعية كانت فيه." وقال عبد الله بن ضيف الله الرحيلي: "جرحه كلّ من رأيته تكلّم فيه من العلماء، وأحسنُ ما قيل فيه ممّا رأيت قول البزار: احتمل حديثه مع شيعية شديدة فيه." (من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، صفحة 113).

3-3-3:-كيفيّة إخراج البخاري له: أخرج له البخاري في كتاب الرقائق، باب يدخل الجنة سبعون ألفا بغير حساب مقرونا بابن فضيل. (صحيح البخاري، صفحة 112/8 رقم 6541)

3-3-4:دفاع الحافظ ابن حجر عنه: قال ابن حجر: "وحدّثني أسيد بفتح الهمزة كسر المهملة هو ابن زيد الجمال بالجيم كوفي حدّث ببغداد، قال أبو حاتم: كانوا يتكلمون فيه وضعّفه جماعة، وأفحش ابن معين فيه القول. وليس له عند البخاري سوى هذا الموضع وقد قرنه فيه بغيره، ولعلّه كان عنده ثقة قاله أبو مسعود، ويحتمل ألا يكون خبِر أمره كما ينبغي وإنّما سمع منه هذا الحديث الواحد، وقد وافقه عليه جماعة منهم شريح بن النّعمان عند أحمد وسعيد بن منصور عند مسلم وغيرهما، وإنّما احتاج إليه فرارا من تكرير الإسناد بعينه فإنّه أخرج السّند الأول في الطّب في "باب من اكتوى" ثمّ أعاده هنا فأضاف إليه طريق هشيم، وتقدّم له في الطّب أيضا في باب من لم يرق من طريق حصين بن بهز عن حصين بن عبد الرّحمن.... (فتح الباري، صفحة 407/11)

3-3-5:الخلاصة: الرّاوي ضعيف وهذا قول كلّ العلماء إلا البزار، وعليه فحكم الإمام أبي العرب صواب بكلّ المقاييس، أمّا إخراج البخاري له في صحيحه فله تفسير علمي: أخرج له حديثا واحدا فهو ليس من رجال البخاري وهذا الحديث **مقرون** بغيره فزال ما يخشى منه، والحديث نفسه أخرجه في عدّة مواضع من طرق أخرى كما نبه على ذلك ابن حجر، فلا غبار على صحة الحديث أبدا وعليه فلا تعارض بين إجماع العلماء على تضعيف أسيد وبين استشهاد البخاري به في صحيحه والله أعلم.

3-4: الرّاوي أُبيّ بن العباس:هو أُبيّ بن العباس بن سهل بن سعد السّاعدي الأنصاري المديني مات بعد السّتين ومائة.

3-4-1:أقوال المتكلّمين فيه: ضعّفه أبو العرب (إكمال التهذيب، الصفحات 5/2-6)، وقال النّسائي:"ليس بالقوي". وقال الدّارقطني:"أبيّ هذا ضعيف". ومرة قال:" لا بأس به." ومرة سأله الحاكم:" قلت: فأُبيّ بن العبّاس بن سهل بن سعد؟ قال: هذا تكلّموا فيه." (سؤالات الحاكم للإمام أبي الحسن الدارقطني، صفحة 131)،وذكر الباجي قول النّسائي فقط (التّعديل والتّجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصّحيح، صفحة 399/1)، ونقل العقيلي عن ابن معين قوله: ابنا عباس ضعيفان، ثمّ قال: "ولأُبي أحاديث لا يُتابع منها على شيء."وقال مغلطاي: "وقال أحمد: منكر الحديث، وضعّفه ابن معين."

(إكمال التهذيب، الصفحات 5/2-6)، وقال الذهبي:"ضعّفه أحمد ويحيى واحتجّ به البخاري." (الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، صفحة 228/1) وذكره ابن الجوزي في الضّعفاء. (الضعفاء والمتروكين، صفحة 62/1)وقد ضعّف جماعة من أهل العلم حديث البخاري لأجل أبيّ بن عباس. (الإلزامات والتتبع ، صفحة 203 رقم 73) (بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، صفحة 521/5 و746)

3-4-2:أقوال المعدّلين له: ذكره ابن حبان في الثّقات،وقال الدارقطني:"لا بأس به".ولم يذكر فيه البخاريولا ابن أبي حاتم جرحا ولا تعديلا. وقال الذهبي:" أُبيّ وإن لم يكن بالثّبت فهو حسن الحديث." (ميزان الاعتدال في نقد الرجال، صفحة 78/1)وقال مرة:" ضعفوه." (الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، صفحة 228/1)،وقال ابن عدي:"ولأُبيّ هنا غير ما ذكرتُ من الحديث يسير وهو يُكتب حديثه وهو فرد المتون والأسانيد." (الكامل في ضعفاء الرجال، الصفحات 420/1-421) وصحّ البغوي حديثه عند البخاري (الأنوار في شمائل النبي المختار، صفحة 597/1) وبيّن الحافظ صحة هذا الحديث (النكت ، صفحة 418)[1] وكذلك عبد الله السّعد. (شرح الموقظة ، صفحة 6/1)وعلي بن نايف الشّحود، وقد ناقش تضعيف الشّيخ الألباني والشّيخ المدخلي (المُفصَّلُ في علوم الحديث، صفحة 61/1).

3-4-3:كيفيّة إخراج البخاري له: أخرج له حديثًا واحدًا،فقال حدَّثنا عليّ بن عبد اللَّه بن جعفر، حدّثنا معن بن عيسى، حدّثنا أبيٌّ بن عبّاس بن سهل، عن أبيه، عن جدّه، قال: «كان للنَّبيِّﷺ في حائطنا فرس يقال له اللُّحيف»، قال أبو عبد اللَّه البخاري: "وقال بعضهم: اللّخيف" (فتح الباري، صفحة 59/6) وهذا الحديث من أفراده. (عمدة القاري، صفحة 147/14)ويقال: سمّي الفرس اللَّحيف لطول ذنبه، فعيل بمعنى فاعل: كأنّه كان يلحف الأرض بذنبه، أي: يغطّيها.

قال الطبري: حدّثني الحارث قال: حدّثنا ابن سعد، قال: أخبرنا محمّد بن عمر، قال: أخبرنا أبيّ بن عبّاس بن سهل، عن أبيه، عن جده، قال: كان لرسول اللهﷺ ثلاثة أفراس: لزاز، والظرب، واللخيف...، وتابع أبي بن عباس أخوه عبد المهيمن (السنن الكبرى، صفحة 44/10رقم 19802).

3-4-4:الخلاصة: الرّاوي ضعيف بقول غالب النّقاد: أحمد وابن معين والنّسائي، والعقيلي والدّارقطني كما يبدو ما استقر عليه في التّتبع، وابن الجوزي وابن حجر مال لتضعيفه، فكان قول أبي العرب القيرواني موافق لقول النُّقاد، لكن السّؤال هو كيف أخرج له الإمام البخاري في صحيحه؟ فأقول:

1-قال المحقق: في الحكم لهذا الحديث بالصحة -ومداره على أبي بن العباس وأخيه عبد المهيمن وهما ضعيفان -نظر وهو خلاف المقرر في علوم الحديث؛ لأن ما هذا حاله يحكم له بالحسن إن كان هناك تسامح لأن عبد المهيمن في هذا الحديث شديد الضعف حيث قال الذهبي: "إنه واه"، وعلى هذا فمن يتحرى الدقة لا يعتبر بمثله ولا يعضد به غيره.

– الإمام البخاري أخرج له حديثا واحدا في تسمية خيل النّبيﷺ ولم ينفرد به أُبيّ بن العباس بل تابعه أخوه عبد المهيمن كما عند البيهقي فزال الخوف من التّفرد الذي لأجله ضعّفوه به كما قال الحافظ ابن عدي: وهو فرد المتون والأسانيد.

– الذين ضعّفوا الحديث بناء على الحكم العام على الرّاوي كالحافظين الدّراقطني وابن القطان والشّيخ الألباني وغيرهم، وهذه المعلومة يعرفها من صحّح الحديث، ولو كانت عندهم حجج لضعف الحديث خاصّة لقدموها.

– أسماء الخيول التي كانت في حائط جده فهو وأخوه أعلم النّاس بها وكانت مشهورة عند أصحاب السّير كالواقدي وابن سعد وغيرهما، بل ذكروا حتى من أين أهديت أو اشتريت فأسماء الخيول ثابتة.

– الحديث في السّير وفي تسمية فرس وليس في حلال ولا حرام.

– لأُبيّ بن العباس ضعيف كما قال الإمام أبو العرب، وحديثه الذي في صحيح الإمام البخاري حديث صحيح أو على الأقل حديث حسن. وبهذا زال توهم التّعارض بين حكم الإمام أبي العرب وصنيع الإمام البخاري في الصّحيح.

4: الرّواة الذين تفرّدوا بما أخرج لهم البخاري في صحيحه.

4ـ1: الرّاوي إسماعيل بن مجالد: وهو إسماعيل بن مجالد بن سعيد الهمداني أبو عمر الكوفي (ت181هـ – 190هـ).

4–1–1:أقوال المتكلّمين فيه: ذكره أبو العرب القيرواني في جملة الضّعفاء. (السنن الكبرى، صفحة 44/10رقم 19802) قال الجوزجاني:" غير محمود." (أحوال الرجال ، صفحة 114) وقال العجلي:" ليس بالقوي." وقال العقيلي:" لا يتابع على حديثه." وقال النّسائي:" ليس بالقوي." وقال الدّارقطني:" ليس فيه شكّ أنّه ضعيف." وقال مغلطاني: "ونقل ابن خلفون عن أبي الفتح الأزدي قال: غير حجة، روى عن أبيه وابن أبي خالد كوفي تركوه. قال ابن خلفون: أرجو أن يكون من أهل الطّبقة الثّالثة من المحدّثين." (إكمال التهذيب، صفحة 200/2 رقم 518) وذكره ابن الجوزي في الضّعفاء والمتروكين (الضعفاء والمتروكين، صفحة 119/1) وذكره الذّهبي في المغني. (المغني في الضعفاء، صفحة 82/1) (ميزان الاعتدال في نقد الرجال، صفحة 246/1) (الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، صفحة 249/1)

4–1–2:أقوال المعدّلين له: قال ابن معين:" صالح"وقال:" قد كنت كتبت عنه كان يحدّث عن الشّيوخ عن أبي إسحاق وسماك وبيان ليس به بأس." وقال أحمد:" ما أراه إلا صدوقًا." وقال أحمد لمهنا:"

إسماعيل بن مجالد كان ها هنا ببغداد قلت: أدركته، قال: نعم، قلت: سمعت منه، قال: لا." وقال أبو زرعة:" ليس ممّن يكذب بمرة هو وسط." وقال أبو داود:" هو أثبت من مجالد." وقال أبو حاتم:" كان يكون ببغداد وهو كما شاء الله." وقال ابن حبان في الثّقات: "يخطئ." وقال ابن عدي: عن الدّوري عن ابن معين: إسماعيل بن مجالد ثقة." وقال بعد ذكر أحاديثه الغريبة:" وإسماعيل هذا قد حدّث عنه يحيى بن معين وقد وثّقه وهو خير من أبيه مجالد يُكتب حديثه." وقال ابن شاهين:" قال عثمان بن أبي شيبة: قال إسماعيل بن مجالد ثقة وصدوق وليتني كتبت عنه، كان يحدّث عن أبي إسحاق وسماك وبيان وليس به بأس." (الضعفاء والمتروكين، صفحة 119/1) ونقل الباجي كلام ابن معين وأحمد وأبي زرعة وأبي حاتم والنّسائي، وذكره الذهبي فيمن تُكلم فيه وهو موثوق، (ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الصفحات 47-48) وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ من الثّامنة." (تقريب التهذيب، صفحة 98/1) وقال الألباني:" غير أنّ إسماعيل بن مجالد مع كونه من رجال البخاري فهو متكلّم فيه من قبل حفظه، وفي التّقريب: أنّه صدوق يخطئ. قلت: فمثله لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن لاسيما وأنّه لم ينفرد به." (سلسلة الأحاديث الصحيحة ، صفحة 671/1)،وقال في موضع أخر:" وأقول: ولكنّ إسماعيل هذا، وإن كان من رجال البخاري فقد تُكلّم فيه بعضهم من قبل حفظه. وقال الذّهبي في الكاشف: صدوق. وكذا قال الحافظ في التّقريب، وزاد: يخطئ. قلت: وهذا أصح، فمثله وسط، يدور حديثه بين أن يكون حسنا لذاته أو حسنا لغيره، فإن تُوبع لم يتوقف الباحث عن تحسينه." (سلسلة الأحاديث الصحيحة ، صفحة 332/6) وقال عبد الله الرّحيلي:" الحاصل أنّه يخطئ، ولذلك ليّنه بعضهم، وليس في الأقوال فيه أنّه كثير الخطأ، فالظّاهر أنّه قليل الخطأ ولذلك وثّقه بعضهم فهو يُحتج به إذا لم يخالف، والله أعلم." (من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، صفحة 69)

4-1-3:كيفيّة إخراج البخاري له: قال البخاري: حدّثني أحمد بن أبي الطّيّب، حدّثنا إسماعيل بن مجالد، حدّثنا بيان بن بِشر، عن وبرة بن عبد الرّحمن، عن همّام، قال: سمعت عمّارا، يقول: «رأيت رسول اللّهﷺ وما معه، إلّا خمسة أعبد، وامرأتان وأبو بكر.» (صحيح البخاري، صفحة 5/5 رقم 3660) ونزل به فرواه عن عبد الله بن حماد عن ابن معين عن إسماعيل بن مجالد عنه به، (من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، صفحة 46/5 رقم 3857) قال البزار: عقب روايته، لا نعلمه يُروى عن عمار إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد (المستدرك على الصحيحين ، صفحة 444/3 رقم 5682).قال ابن عدي:" وهذا الحديث لا أعلمه رواه عن بيان غير إسماعيل بن مجالد." (الكامل في ضعفاء الرجال، صفحة 519/1) وصحّحه الحاكم وقال:" صحيح على شرط الشّيخين." (المستدرك على الصحيحين ، صفحة 444/3 رقم 5682)وذكر البيهقي إخراج البخاري له (السنن الكبرى، صفحة 599/6)قال

الذّهبي:" وهو فرد غريب ما أعلم رواه، عن بيان بن بِشر سوى إسماعيل ولم يُخرجه سوى البخاريّ." (سير أعلام النبلاء، صفحة 428/1)وحسّنه محققا كتاب طوريات (الطيوريات انتخاب ، صفحة 503/2)،وقال الدكتور ماهر: " إطلاق يعوزه التّفصيل؛ فإنّ الإمام البخاري انتقى من حديثه حديثا واحدا في إسلام أبي بكر مبكرا، وليس من المرفوع، ولا في الحلال والحرام " (أوهام في كشف الإيهام ، صفحة 71).

4-1-4:الخلاصة:إسماعيل بن مجالد وثّقه ابن معين في رواية وفي أخرى وصفه بالصّلاح ووثّقه عثمان بن أبي شيبة، وتوسط فيه أحمد وأبو زرعة والبخاري كما نُقل عنه وأبو حاتم مال لضعفه وابن حبان وصفه بالخطأ رغم توثيقه، وأبو داود جعله أصلح من أبيه، وابن خلفون، أمّا الذين تكلّموا فيه كالجوزجاني والعجلي والعقيلي والنّسائي والدّارقطني وأبو الفتح الأزدي وأبو العرب القيرواني وابن حبان وابن الجوزي .فمن خلال النّظر في كلام الأئمة يظهر أنّه ضعيف والقول ما قاله الإمام أبو العرب، وأخرج له البخاري حديثا واحدا في المناقب الثّابتة من عدّة طرق دليل على عدم الاعتماد عليه ورغم غرابة الحديث كما قال غير واحد من أهل العلم لكنّه يُعتمد في السّير التي يخرج فيها أصحابها المقطوعات وغيرها فكيف بالموصولات، ثمّ هو ليس حديثا للنّبيﷺ إنّما وصف لعدد أصحابه ﷺ الذين جاهروا بالإسلام فهو تاريخيّ محض لا يُتشدد فيه كغيره وفي الباب الأول جعل تحته عدّة أحادث تبيّن فضل أبي بكر عموما، منها ما وافق التّرجمة ومنها ما لم يوافق وهذا منها، ثمّ أخرجه في باب إسلام أبي بكر ومفاد الحديث أنّ أبا بكر من أوائل المسلمين وهذا أمر مقطوع به والله اعلم.

4-2:الرّاوي زياد بن الرّبيع أبو خداش اليحمدي الأزدي البصري (ت 185هـ).

4-2-1:أقوال المتكلّمين فيه: قال البخاري:" في إسناده نظر." (الضعفاء الكبير ، صفحة 76/2 رقم 523) وذكره ابن حبان في المجروحين فقال:" زياد بن الرّبيع اليحمدي مصري يكنى أبا خداش. قال البخاري: سمع عبد الملك بن حميد في إسناده نظر، وقال ابن عدي: لا أرى بحديثه بأسا."، وقال مغلطاي:"وذكره أبو العرب في جملة الضّعفاء وبشير الدولابي والبلخي وابن السكن." (إكمال التهذيب، صفحة 104/5 رقم 1718) وذكره العقيلي في الضّعفاء (الضعفاء الكبير ، صفحة 76/2رقم 523)،وذكره الذهبي في المغني، (المغني في الضعفاء، صفحة 242/1 رقم 2228) وفي الميزان. (ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الصفحات 3-/129 رقم 2940)

4-2-2:أقوال المعدّلين له: قال أحمد:"ثقة"،وقال أيضا:" شيخ بصري ليس به بأس من الشّيوخ الثّقات."، وقال أبو داود:" ثقة."، وذكره ابن حبان في الثّقات،وقال في موضع آخر:" من متقني البصريين." وقال إسحاق بن أبي إسرائيل:" كان من ثقات البصريين." وقال ابن شاهين:" كان شيخًا

صدوقا وليس بحجّة قاله عثمان وقال أحمد ثقة."، وذكره ابن خلفون في كتاب الثّقات، وقال ابن عدي:" لا أرى بحديثه بأسا." وقال الدّارقطني: "وأثنى عليه أحمد." (إكمال التهذيب، صفحة 104/5 رقم 1718) قال ابن حجر:" ثقة من الثّامنة." (تقريب التهذيب، صفحة 319/1 رقم 2028)

4-2-3:كيفيّة إخراج البخاري له: حدّثنا محمّد بن سعيد الخزاعيّ، حدّثنا زياد بن الرّبيع، عن أبي عمران، قال: نظر أنس إلى النّاس يوم الجمعة، فرأى طيالسة، فقال: «كأنَّهم السّاعة يهود خيبر». (صحيح البخاري، صفحة 134/5 رقم 4208)

4-2-4:دفاع الحافظ ابن حجر عنه: «زياد بن الربيع اليحمدي ذكره ابن عدي بلا حجة» (فتح الباري، صفحة 462/1)، وقال أيضا: «هو اليحمدي بفتح التّحتانية والميم بينهما مهملة ساكنة بصري أيضا، وثّقه أحمد وغيره، ونقل ابن عدي عن البخاري أنّه قال: فيه نظر، قال ابن عدي: وما أرى بروايته بأسا. قلت: وليس له في البخاري سوى هذا الحديث». (فتح الباري، صفحة 475/7)

4-2-5:الخلاصة: زياد بن الرّبيع وثّقه أحمد وأبو داود وابن حبان وابن خلفون وابن عدي والدّارقطني وابن حجر، وضعّفه البخاري وأبو العرب وبشير الدولابي والعقيلي والبلخي وابن السّكن والذين ضعّفوه لم يأتوا بحديث واحد منكر له حتى ابن عدي ساق مجموعة ثمّ حكم عليها وعلى غيرها بأنّها ليس فيها بأس. فالإمام أبو العرب والإمام البخاري متفقان على تضعيفه لكن كيف أخرج له البخاري في صحيحه؟ فالبخاري أخرج له حديثا واحدا وهو ليس حديث بل كلام لأنس بن مالكﷺ شبّه فيه لبس البصريين الطيالسة كلبس يهود خيبر للطيالسة فقط، وذكره ابن عدي في ترجمة زياد وحكم عليه بعدم النّكارة مع أنّ ضعفه لم يتبين لي والله أعلم.

5ـ الخاتمة:

وبعد هذه الجولة في تراجم رواة صحيح البخاري والمرويات التي أخرجها لهم البخاري في صحيحه مع جمع كلام النّقاد فيهم بين معدِل ومجرِح، والخروج برأي يحاول أن يجمع بين كلامهم ما أمكن أو يرجح بعضا على بعض ويبيّن قوة الرّاجح منها، توصلت للنّتائج التّالية.

1- المصادر الأصيلة لعلم الحديث ومنها الجرح والتّعديل هي المصنفات الحديثية للنّقاد، وهي الميدان التّطبيقي الذي يبين كثيرا من دقائق المحدّثين ويزيل كثيرا من التّعارض النّظري الافتراضي.

2- الإمام البخاري إمام فذ وخير شاهد على إمامته كتابه الصّحيح الذي يراعي فيه بين أحكام مّن سبقه واجتهاداته الخاصّة، كانتقاء أحاديث الضّعفاء التي أصابوا فيها وتضمين ذلك نكتا حديثية أخرى

يحتاجها بهذا السّند: كالعلو، أو التّصريح بالسّماع، وإخراج مرويات هؤلاء الضّعفاء راوية واحدة، إمّا مقرونة أو متابعة، يؤكد مراعاته لكلام أهل العلم في الرّاوي.

3- إخراج حديث الرّاوي في الصّحيح لا يعني تعديل ذلك الرّاوي بل يعني أنّ هذا الحديث قد حفظه وأدّاه كما سمعه، وتضعيف الرّاوي لا يعني أنّه لم يصب ولو في رواية واحدة، لذلك فلا عجب أن توجد أحاديث الضّعفاء في الصّحيح وأحاديث الثّقات في كتب العلل لكنّ الأمر نسبي.

4- الإمام أبو العرب إمام كبير في الجرح والتّعديل كان موافقا لأغلب العلماء الذين سبقوه في تضعيف مجموعة من رواة البخاري في صحيحه.

5- تفصيل المرويات والرّواة الذين ضعّفهم الإمام أبو العرب.

- المرويات التي أخرجها الإمام البخاري لهؤلاء الرّواة المدروسين: أخرج لكلّ واحد منهم حديثا واحدا فقط.
- منها حديثان تاريخيان لا علاقة لهما بالحلال والحرام: الثّاني اسم فرس النّبيﷺ والثّالث في إسلام أبي بكرﷺ.
- منها حديثان موقوفان أحدهما عن أنسﷺ في وصف لباس وهو الخامس والثّاني في تفسير عن ابن عباسﷺ وهو السّادس.
- منها حديثان فيهما خبران عن النّبيﷺ، أحدهما تابعه ثمانية وهو الأول، والثّاني مقرون وهو الرّابع.
- الرّواة الذين ضعّفهم الإمام أبو العرب وأخرج لهم الإمام البخاري في صحيحه.
- منهم شيخ البخاري فهو أعلم به وينتقي ما شاء من حديثه.
- أغلب الرّواة ضعّفهم العلماء موافقين أبا العرب، منهم البخاري نفسه في اثنين: الثّاني والخامس وتوسط قوله في الثّالث.
- أحدهم أختلط وهو السّادس وصرّح البخاري في كتبه بذلك وقرنه في الرّواية.
- الرّواة الذين ضعّفهم الإمام أبو العرب قد راعى الإمام البخاري ذلك عندما أخرج لهم في الصّحيح مما يؤكد أنّ الإمامين لم يتعارضا بل أبو العرب أعطى الحكم العام والبخاري اختار اليسير الذي سلم من الحكم العام، متابعة أو مقرونا.

أوصي بما يلي:

1- التّثبت التّام من قول أنّ فلانا انتقد البخاري، بل لابد من الدّراسة المتروية والإحصائية التي تكشف حقيقة هذا النّقد.

2- العودة بعلوم الحديث إلى المنهل الصّافي وهي كتب العلماء القدامى والاستفادة منها بكلّ استثناءاتها حتى نزيل الشّبه كاملة التي تُلقى على عاتق السّنة المطهرة.

أدعوا كذلك إلى استعمال الإحصاء التّامّ لاستنباط منهج إمام مع ذكر الخصوصيات له، كما أدعوا إلى مقارنة كلام العلماء بعضهم ببعض والاستفادة من كتب التّواريخ التي تفصّل كثيرا من الملابسات التي بمعرفتها تزول شبه وتتوقف تخمينات بل قد تأتي صراحة.

6ـ قائمة المراجع:

1. ابن الجوزي. (بلا تاريخ). *الضعفاء والمتروكين.*
2. ابن الدباغ. (1388هـ-1968م). *معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان* (المجلد الثانية). (أبو القاسم بن عيسى التنوخي، المحرر) مصر: مكتبة الحانجي.
3. ابن الفرضي. (1408 هـ -1988 م). *تاريخ علماء الأندلس* (المجلد الثانية). القاهرة: مكتبة الخانجي.
4. ابن الكيال. (1981م). *الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات* (المجلد 1). (عبد القيوم عبد رب النبي، المحرر) بيروت : دار المأمون.
5. ابن حجر. (1326هـ). *تهذيب التهذيب* (المجلد 1). الهند: دائرة المعارف النظامية.
6. ابن حجر. (1984/1404). *النكت* (المجلد 1). (المدخلي، المحرر)
7. ابن حجر. (2002 م). *لسان الميزان* (المجلد 1). (عبد الفتاح أبو غدة، المحرر) دار البشائر الإسلامية.
8. ابن حجر العسقلاني. (بلا تاريخ). *فتح الباري.* (عبد العزيز بن عبد الله بن باز، المحرر) دار الفكر.
9. ابن حجر. (بلا تاريخ). *تقريب التهذيب.* (مصطفى عبد القادر عطا، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
10. ابن عدي الجرجاني. (1418هـ1997م). *الكامل في ضعفاء الرجال* (المجلد 1). (عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، المحرر) بيروت: الكتب العلمية.
11. أبو الحسن ابن القطان. (بلا تاريخ). *بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام.* (الحسين آيت سعيد، المحرر)
12. أبو بكر المالكي. (بلا تاريخ). *رياض النفوس.*
13. أبو بكر المالكي. (بلا تاريخ). *رياض النفوس .*

14. أبو بكر كافي. (1422 هـ / 2000م). *منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح)* (المجلد 1). بيروت : دار ابن حزم.

15. أبو طاهر السِّلَفي الأصبهاني. (بلا تاريخ). *الطيوريات انتخاب* .

16. أبو نعيم الأصفهاني. (بلا تاريخ). *الطب النبوي*.

17. أبو يعلى الموصلي. (1404 هـ- 1984م). *مسند أبي يعلى الموصلي* (المجلد 1). (حسين سليم أسد، المحرر) دمشق : دار المأمون للتراث.

18. أحمد بن حنبل. (1421 هـ -2001م). *مسند الإمام أحمد بن حنبل* (المجلد 1). (شعيب الأرنؤوط، المحرر) مؤسسة الرسالة.

19. الألباني. (بلا تاريخ). *سلسلة الأحاديث الصحيحة* .

20. الباجي. (1406هـ-1986م). *التّعديل والتّجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصّحيح* (المجلد 1). الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع.

21. البخاري. (1422هـ). *صحيح البخاري* (المجلد 1). (محمد زهير بن ناصر الناصر، المحرر) دار طوق النجاة.

22. البخاري. (1426هـ/2005م). *كتاب الضعفاء*. (أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، المحرر) مكتبة ابن عباس.

23. البخاري. (بلا تاريخ). *التاريخ الكبير*. (محمد عبد المعيد خان، المحرر) حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية.

24. البيهقي. (بلا تاريخ). *السنن الكبرى*.

25. الجوزجاني. (بلا تاريخ). *أحوال الرجال* .

26. الحاكم. (1427 هـ -2006 م). *سؤالات الحاكم للإمام أبي الحسن الدارقطني* (المجلد 1). (أبو عمر محمد بن علي الأزهري، المحرر) القاهرة : الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

27. الحاكم. (بلا تاريخ). *المستدرك على الصحيحين* .

28. الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي. (1416 هـ -1995 م). *الأنوار في شمائل النبي المختار* (المجلد 1). (إبراهيم اليعقوبي، المحرر) دمشق : دار المكتبي.

29. *الحلة السيراء*. (بلا تاريخ).

30. الحميدي. (1996م). *مسند الحميدي* (المجلد 1). (حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، المحرر) دمشق : دار السقا.

31. الخطيب البغدادي. (1422هـ -2002 م). *تاريخ بغداد* (المجلد 1). (بشار عواد معروف، المحرر) بيروت : دار الغرب الإسلامي.

32. الدارقطني. (1405 هـ -1985م). *الإلزامات والتتبع* (المجلد 2). (أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، المحرر) بيروت : دار الكتب العلمية.

33. الذهبي. (1382 هـ -1963م). *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*. (علي محمد البجاوي، المترجمون) بيروت: دار المعرفة.

34. الذهبي. (1405 هـ / 1985 م). *سير أعلام النبلاء* (المجلد 3). (مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، المحرر) مؤسسة الرسالة.

35. الذهبي. (1413 هـ -1992م). *الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة* (المجلد 1). (محمد عوامة، المحرر) جدة : دار القبلة للثقافة الإسلامية -مؤسسة علوم القرآن.

36. الذهبي. (1426هـ -2005 م). *من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث* (المجلد 1). (عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، المحرر)

37. الذهبي. (بلا تاريخ). *المغني في الضعفاء*. (نور الدين عتر، المحرر)

38. السيوطي. (1403هـ). *طبقات الحفاظ* (المجلد 1). بيروت: دار الكتب العلمية.

39. الشوكاني. (بلا تاريخ). *الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة* (المجلد 1). (عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، المحرر) دار الآثار للنشر والتوزيع.

40. العقيلي. (بلا تاريخ). *الضعفاء الكبير* .

41. العيني. (بلا تاريخ). *عمدة القاري*.

42. القاضي عياض. (1981-1983م). *ترتيب المدارك وتقريب المسالك* (المجلد الاولى). المحمدية، المغرب: مطبعة فضالة.

43. المزي. (1400هـ- 1980م). *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*. (بشار عواد معروف، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.

44. النسائي. (1421 هـ -2001 م). *السنن الكبرى* (المجلد 1). (حسن عبد المنعم شلبي، المحرر) مؤسسة الرسالة.

45. *النكت على ابن الصلاح*. (بلا تاريخ).

46. بسام الغانم العطاوي. (بلا تاريخ). *أوهام في كشف الإيهام*.

47. بسام الغانم العطاوي. (بلا تاريخ). *أوهام في كشف الإيهام* .

48. *ثقات ابن حبان* . (بلا تاريخ).

49. خير الدين الزركلي الدمشقي. (2002م). *الأعلام* (المجلد الخامسة عشر). دار العلم للملايين.

50. عبد الله السعد. (بلا تاريخ). *شرح الموقظة* .

51. علي بن نايف الشحود. (بلا تاريخ). *المُفصَّلُ في علوم الحديث*.

52. محمد ناصر الدين الألباني. (بلا تاريخ). *دفاع عن الحديث والسيرة*. دمشق: مؤسسة ومكتبة الخافقين.

53. مسلم بن الحجاج. (بلا تاريخ). *صحيح مسلم*. (محمد فؤاد عبد الباقي، المحرر) بيروت : دار إحياء التراث العربي.

54. مغلطاي. (بلا تاريخ). *إكمال التهذيب*.

55. نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. (1412هـ). *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد*. بيروت : دار الفكر.

56. *هدي الساري*. (بلا تاريخ).